الأمم المتحدة

A/59/135

الجمعية العامة

Distr.: General
12 July 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البندان ٩٣ (أ) و ١٠١ من القائمة الأولية*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

النهوض بالمرأة

أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل، إلى الجمعية العامة التقرير المتعلق بأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي أُعد عملا بقرار الجمعية العامة ١٢٥/٣٩ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضا واستكمالا لبرامج وأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لعام ٢٠٠٣. ويتعقب التقرير التقدم العام الذي أحرزه الصندوق ويسلط الضوء على نتائج ملموسة في تنفيذ استراتيجيته وخطة عمله (٢٠٠٠-٢٠٠٣) أثناء السنة المشمولة بالاستعراض. ويُختتم التقرير بمجموعة من التوصيات عن الكيفية التي يمكن بها زيادة تعزيز فعالية برامج الصندوق وتنظيمه.

* A/59/50 و Corr.1.

060804 060804 04-42354 (A)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٢	٣
ثانيا -	البرنامج	٣-٥٥	٣
ألف -	لمحة عامة	٣	٣
باء -	تعزيز أمن المرأة وحقوقها في الميدان الاقتصادي	٤-٢٠	٣
جيم -	تعزيز القيادة النسائية في شؤون الحكم وبناء السلام	٢١-٣٢	١٠
دال -	تعزيز حقوق الإنسان للمرأة من خلال إبراز الأبعاد الجنسانية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والقضاء على العنف ضد المرأة	٣٣-٤١	١٤
هاء -	تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم التمكين للمرأة وتعميم الاعتبارات الجنسانية في السياسات والبرامج	٤٢-٤٩	١٩
واو -	تعزيز فعالية الصندوق الإنمائي بإدراج مبادئ المنظمة المهتمة بالتعلم وبناء شراكات استراتيجية	٥٠-٥٥	٢٢
ثالثا -	الإدارة المالية	٥٦-٦٠	٢٤
رابعا -	التوصيات	٦١	٢٦

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير استعراضا واستكمالا لبرامج وأنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لعام ٢٠٠٣. وفي حين أن الصندوق سيبدأ قريبا خطته الرباعية المقبلة، يتعقب هذا التقرير التقدم الذي تم تحقيقه ويبرز النتائج الملموسة المحرزة في تنفيذ استراتيجية الصندوق وخطة عمله (٢٠٠٠-٢٠٠٣). ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات، على أساس استعراض أجرته اللجنة الاستشارية للصندوق، بشأن الطريقة التي يمكن بها زيادة فعالية برامج الصندوق وتنظيمه.

٢ – كان عام ٢٠٠٣ السنة الأخيرة من فترة العضوية التي مدتها ثلاث سنوات لأعضاء اللجنة الاستشارية (جامايكا، وكازاخستان، وكرواتيا، وناميبيا، وهولندا). وقد واصل أعضاء اللجنة توفير توجيه ومشورة قيّمين للصندوق. وبصورة خاصة، ساعدوا اللجنة في وضع إطار التمويل المتعدد السنوات الجديد للصندوق للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

ثانيا – البرنامج

ألف – لمحة عامة

٣ – ذكر الصندوق في استراتيجيته وخطة عمله أن برامجه وخطة عمله مصممة على نحو يسمح بتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: (أ) تعزيز أمن المرأة وحقوقها في الميدان الاقتصادي، و (ب) تعزيز الدور القيادي للمرأة في مجالي شؤون الحكم وبناء السلام، و (ج) النهوض بحقوق الإنسان للمرأة من خلال إبراز الأبعاد الجنسانية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والقضاء على العنف ضد المرأة.

باء – تعزيز أمن وحقوق المرأة وحقوقها في الميدان الاقتصادي

٤ – ركز عمل الصندوق في دعم أمن وحقوق المرأة في الميدان الاقتصادي على النتائج التالية في عام ٢٠٠٣: تهيئة بيئة تمكينية من أجل تمتع المرأة بالمساواة في ملكية الموارد والأصول الاقتصادية وحصولها على تلك الموارد والأصول؛ وإدماج منظور جنساني في أُطر الاقتصاد الكلي وبناء قدرات البلدان على إدارة العولمة والتحول الاقتصادي من منظور المرأة الفقيرة؛ وتعزيز القدرة والحقوق الاقتصادية للمرأة. وقد عُزّزت النتائج في جميع هذه الميادين، بنسبة كبيرة، من خلال المبادرات المراعية للاعتبارية الجنسانية فيما يتعلق بالميزانيات وترويج استخدام بيانات وإحصاءات مراعية لتلك الاعتبارات.

١ - تهيئة بيئة مواتية لتمتع المرأة بالمساواة في ملكية الموارد الاقتصادية وحصولها على تلك الموارد

٥ - ركز عمل الصندوق في هذا الميدان على الحقوق في الحصول على الأرض وحقوق العاملات في المترل والعاملات المهاجرات. وتم الحصول على تغييرات والتزامات هامة في مجال السياسات متصلة بحقوق ملكية الأرض، وذلك في كازاخستان وقيرغيزيستان، وتم تعزيز الدعم لهجرة النساء المأمونة في نيبال. وساهم الدعم لمنهاج حقوق المرأة فيما يتعلق بالأرض والمياه في الجنوب الأفريقي في إنشاء مكتب معني بالأرض في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، سيعمل مع وحدة الشؤون الجنسانية للتأثير في السياسات الوطنية المتعلقة بالأرض. وفي المغرب، ساهم دعم البحث والدعوة من جانب المجموعات النسائية في تحقيق إصلاحات جوهرية لقانون الأسرة تعزز حقوق المرأة في الإرث وفي مجالات أخرى.

٦ - وساهم التدريب بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في إكوادور، وبوليفيا، وبيرو، وكولومبيا. في بيرو، ساهم هذا التدريب في وضع خطط الفرص المتساوية إذ تم انتخاب ثلاث نساء لشغل منصب حاكم ولاية والـ ٣٢ رئيسة بلدية المنتخبة في بيرو في عام ٢٠٠٢، في حين وقّعت المنظمة غير الحكومية ''غامّا'' مذكرة تفاهم مع إدارة التعليم في مقاطعة أزواي للعمل معا من أجل إدراج تدريب يراعي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجنسين في المقررات الدراسية للمعاهد الثانوية. وفي إكوادور أيضا، أدى التدريب إلى إنشاء شبكة للحقوق الاقتصادية متألفة من أكثر من ٦٠ منظمة نسائية وتقوم بالدعوة لتعميم البعد الجنساني في البرامج الحكومية للائتمانات الصغيرة.

٧ - وقد نجحت الشبكات المعززة للعاملات في المترل في ممارسة التأثير السياسي من أجل إجراء تغييرات هامة في المجال القانوني ومجال السياسات في باكستان، وبنغلاديش، وسري لانكا، ونيبال، والهند. في بنغلاديش، تم تسجيل رابطة العاملات في المترل، وفي نيبال، شكلت شبكة العاملات في المترل (Home Net) ٧ لجان للترابط الشبكي على صعيد المقاطعة. وفي الهند، عُرض على الحكومة مقترح شامل بشأن الحماية الاجتماعية، وفي باكستان، يجرى حاليا استكشاف الخيارات لتغطية العاملات في المترل اللاتي شملهن التنظيم، وذلك في إطار مخطط وطني للضمان الاجتماعي.

٢ - أُطر تعميم الاعتبارات الجنسانية في الاقتصاد الكلي

٨ - يواصل الصندوق توسيع نطاق توافر الأدوات والتحاليل من خلال وضع الميزانيات المراعية للاعتبارات الجنسانية وإدماج منظور جنساني في البيانات والإحصاءات. ويجرى حاليا العمل بشأن هذه المسائل من خلال الدعم المكثف للشبكات المتعددة التخصصات. وتزداد

أيضا الجهود المبذولة من أجل إدماج منظور جنساني في استراتيجيات الحد من الفقر والسياسات التجارية.

٩ - وتوفر الميزانيات المراعية للاعتبارات الجنسانية أداة لتعميم مراعاة تلك الاعتبارات ورصد السياسات والبرامج من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠٠٣، حقق الصندوق تقدما ملحوظا في تطوير المنهجيات، وبناء القدرات، والدعوة لاتباع سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية في ٢٠ بلدا.

١٠ - أصدرت الحكومات مبادئ توجيهية لتيسير إدراج التحليل الجنساني في عملية صياغة الميزانيات، فضلا عن مشاركة المجموعات النسائية في تلك العملية في إكوادور، وأوغندا، والبرازيل، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، والهند. في إكوادور، أدت استنتاجات تحليل جنساني للميزانية في مدينة أليترا إلى قيام رئيس البلدية برصد اعتمادات من أموال البلدية لدعم قضايا المرأة. في المكسيك، ونتيجة لأنشطة التأثير والدعوة التي قامت بها المنظمات غير الحكومية على نطاق واسع، خصص مجلس النواب الاتحادي ولجنة المساواة وشؤون الجنسين ٤٣ مليون بيسو في ميزانية عام ٢٠٠٣ (٦ في المائة من المجموع) لبرامج تعزز المساواة بين الجنسين، وتطالب الآن ١٤ وزارة فنية بتقديم تقارير ربع سنوية عن حالة هذه البرامج. وفي أوغندا، أدت استنتاجات تحليل للميزانية اضطلع به منتدى المرأة والديمقراطية إلى اعتماد مجلس مقاطعة لويرو لقرار نصّ على أنه ينبغي تعيين نساء لشغل كل الشواغر في إدارة المقاطعة. وأصدر رئيس الموظفين الإداريين لمقاطعة لويرو أمرا لرؤساء الإدارات بالزيادة من مراعاة نوع الجنس في أداء الخدمات، وهو أداء سيجرى رصده بواسطة بيانات مبوبة حسب نوع الجنس بشأن الأشخاص المستفيدين، ولا سيما في مجال خدمات الإرشاد الزراعي. وفي مقاطعة كاباله الأوغندية، حصلت المجموعات النسائية على التزام من مجلس المقاطعة بأن المرأة ستستفيد من عقود المجلس التي تشكل ٨٠ في المائة من ميزانية المقاطعة.

١١ - وفيما يتعلق بالدخل، تبين من تحليل أجري في السنغال أن النساء العاملات في القطاع غير الرسمي يدفعن ضرائب بمعدلات أعلى من معدلات الضرائب المفروضة على الرجال الذين يعتبرون رؤساء للأسر المعيشية ومعيلين للأسر. وتقوم حاليا، بصورة نشطة، وزارة الأسرة والتضامن الوطني والمنظمات النسائية، وبدعم من الصندوق وشركاء آخرين، بالدعوة لتعديل قانون الأسرة من أجل الاستعاضة عن مفهوم ''سلطة الأب'' بمفهوم ''السلطة المشتركة للوالدين'' من أجل إزالة الأساس الذي يقوم عليه التحيز الجنساني في فرض الضرائب على المرتبات.

١٢ - ويجرى حاليا إعداد دليل عالمي للبرلمانيين بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني. وفي المكسيك، سهّل تدريب البرلمانيين المنتخبين حديثا العمل في مجال السياسات العامة التي تراعي نوع الجنس وعزّز الاهتمام بتنظيم دورات تدريبية مماثلة لموظفي السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويجرى حاليا التخطيط لأنشطة مماثلة مع المعهد الوطني لشؤون المرأة الذي يقوم في الوقت الحاضر بإنشاء وحدة لوضع الميزانيات المراعية لنوع الجنس. وقد أدت الطلبات الواردة من حكومات أخرى بأمريكا الوسطى ومسؤولين آخرين في تلك المنطقة للحصول على مساعدة من أجل تطبيق هذه الأداة في عمليات وضع ميزانيات البلدان المعنية إلى تعاون بين الصندوق وبرلمان أمريكا الوسطى، وشبكة برلمانيات الأمريكتين، ووكالات أخرى في تنظيم حلقة دراسية شاركت فيها ١٥٠ من البرلمانيات من أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وحددت الحلقة الدراسية إجراءات لتيسير تنفيذ عملية وضع الميزانيات المراعية لنوع الجنس، والطرق التي يمكن لبرلمان أمريكا الوسطى وشبكة برلمانيات الأمريكتين أن تدعم بها هذا العمل.

١٣ - وفي شرق أفريقيا، دعم الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة شرق أفريقيا لوضع الميزانيات المراعية لنوع الجنس، وهي شبكة تشترك فيها منظمات غير حكومية، وباحثون ومحللو سياسات من ١٣ بلدا من أجل تشكيل جمهور مؤيدين للدعوة الجماعية وإحداث تغيير في مجال السياسات. وعقدت الشبكة حلقة عمل بمشاركة ممثلات ٧٠ من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لتبادل المعلومات بشأن ميزانيات الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ للبلدان المعنية من منظور جنساني وفيما يتعلق بدعم الفئات الفقيرة. وشرع البرنامج التنزاني للترابط الشبكي المعني بشؤون الجنسين في مشاورات مع مسؤولي الحكومة بشأن نماذج الاقتصاد الكلي للنفقات والإيرادات، ساعيا إلى استكشاف طرق لإدماج الاعتبارات الجنسانية في الميزانية وفي عملية وضع السياسات الاقتصادية.

١٤ - وواصل الصندوق دعم المبادلات فيما بين بلدان الجنوب داخل المناطق وفيما بينها من أجل بناء قدرة شبكات الاقتصاديات والداعيات التي يمكن أن تؤثر في سياسات الاقتصاد الكلي. وبالاستفادة من الدروس المستخلصة من نموذج تدريبي تم وضعه مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عُقدت في السنغال حلقة دراسية تدريبية معنية بالمناظير الجنسانية في الاقتصادي الكلي من أجل القضاء على الفقر، وذلك بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واشتركت فيها مجموعة أساسية من الاقتصاديين وواضعي السياسات من أفريقيا. ونتج عن التدريب توسيع نطاق شبكة الاقتصاديات الأفريقية وتعزيزها. ومن أجل تعزيز التعاون بين الجنوب والشمال أيضا، وقّعت شبكة الاقتصاديات

الأفريقية فيما بعد اتفاقا مع الشبكة الأوروبية لمشاركة المرأة في التنمية للتعاون في تنظيم حلقات دراسات تدريبية إقليمية.

١٥ - ودعم الصندوق الجهود الرامية إلى إدماج منظور جنساني في استراتيجيات الحد من الفقر من خلال شراكات مع خبيرات إقليمية ومنظمات غير حكومية نسائية في الرأس الأخضر، والسنغال، وسوازيلند، وكمبوديا، وكينيا، وموزامبيق، والنيجر. واستنبتت أدوات متعلقة بالمنهجية بغية إدماج منظور جنساني في استراتيجيات التقليل من الفقر وتم تطبيقها في الرأس الأخضر، والسنغال، والنيجر، وبخصوص الرأس الأخضر، وافق الفريق القطري للأمم المتحدة على تخصيص بند في الميزانية للعمل في مجال شؤون الجنسين. واستراتيجية الحد من الفقر. وفي جنوب أفريقيا، اشترك الصندوق مع مرفق الموارد دون الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستضافة اجتماع لفريق خبراء إقليمي معني بتعميم المسائل الجنسانية في ورقات استراتيجية التقليل من الفقر. وتم الاضطلاع في أربع مقاطعات بالعمل على تعميم الاعتبارات الجنسانية في رصد وتنفيذ استراتيجية التقليل من الفقر في كينيا، ونقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عنصر الاعتبارات الجنسانية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ثماني مقاطعات، وتوجد حاليا خطط لتكرار هذا النقل في ثماني مقاطعات أخرى. وفي جنوب شرقي آسيا، وعقب تقييم تعاوني للمسائل الجنسانية في دعم وضع استراتيجية للتقليل من الفقر في كمبوديا، قام الصندوق بتيسير عملية إشراكية للاجتماعية الإقليمي الثاني المعني بشؤون الجنسين واستراتيجية التقليل من الفقر الذي نظمه البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي.

١٦ - ونظرا لعدم وجود بيانات مبوبة حسب نوع الجنس لتمكين الحكومات والأمم المتحدة من كفالة أن تكون استجاباتها ملائمة، قدّم الصندوق دعما إلى الحكومات لجمع واستخدام إحصاءات مراعية لنوع الجنس في صياغة السياسات والبرامج في الأردن، وأفغانستان، وبوروندي، وتيمور — لشتي، وسورية، وكمبوديا، وكوبا، ومصر، والمغرب، والمكسيك. وتم في بوروندي والمغرب وضع قواعد بيانات للإحصاءات المبوبة حسب نوع الجنس، وذلك في إطار شراكة مع المؤسسات الإحصائية الوطنية. وفي كوبا، قام المكتب الإحصائي الحكومي باعتماد نظام للمؤشرات الجنسانية. وفي الأردن وسورية ومصر تم وضع واختبار قوائم موحدة للتحقق بشأن الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، فضلا عن العنف ضد المرأة، ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، تم بالاشتراك مع الإدارات الإحصائية الاضطلاع بعمليات فحص إداري وبوضع خطط عمل وطنية لإنتاج بيانات إحصائية مراعية لنوع الجنس، وذلك بغية إدماج البعد الجنساني في تعدادات السكان الوطنية. وتتيح البلدان التي توجد في طور ما بعد الصراع فرصة لإدماج البعد الجنساني في النظم

الإحصائية منذ البداية، على غرار ما حدث في أفغانستان حيث وضعت خطة عمل لتعميم الاعتبارات الجنسانية في إطار شراكة مع وزارة شؤون المرأة، والمكتب الإحصائي المركزي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وفي جنوب شرقي آسيا، أنتجت حلقات عمل معقودة بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منهجية للتعلم الإشراكي، كما وفّرت مدخلات لإنتاج مجموعة أدوات تسمح بإدماج البعد الجنساني في النظم الإحصائية الوطنية. وفي أمريكا اللاتينية، اشترك الصندوق مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لإنتاج دليل بشأن المؤشرات الجنسانية يشتمل على مجموعة أساسية من الوسائل لرصد التقدم المحرز صوب الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٣ - تعزيز قدرات المرأة وحقوقها في الميدان الاقتصادي

١٧ - استجابة للطلب المتواصل من الشركاء على أرض الواقع، تطور العمل الرامي إلى تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة وذلك من دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل إلى تركيز برنامجي على توسيع نطاق الفرص داخل قطاع فرعي اقتصادي. وقد أظهرت التجربة أن النجاح يتطلب، في نفس الوقت، بناء قدرة فرادى النساء المنتجات وصاحبات المشاريع، وكذلك المؤسسات والشبكات الوسيطة، على توفير ما يلزم من التدريب والخدمات التكنولوجية و/أو الائتمان.

١٨ - ودعم الصندوق تطوير أنشطة المشاريع في جميع المناطق وتم تحقيق نتائج على صعيد المجتمع المحلي وعلى الصعيد الوطني أيضا. وفي الأردن، حيث تم تحديد السياحة كمجال عمل استراتيجي متاح لصاحبات المشاريع، تم وضع برنامج تدريبي للمرأة في هذا القطاع بالاشتراك مع وزارة السياحة والآثار. وفي رومانيا، أدى استعراض أجراه الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحالة صاحبات المشاريع الريفيات إلى مزيد من الجهود المبذولة من طرف صندوق حكومي لمنح الائتمان والدعم لعدد أكبر من النساء. وفي زمبابوي، حصلت مجموعة من صاحبات المشاريع على الدعم في الاضطلاع بمشروع رائد لتجهيز الأغذية، وتقوم هذه المجموعة حاليا بالتصدير إلى بوتسوانا وجنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٩ - إن من المستعجل والممكن توسيع نطاق الخيارات المتاحة للمرأة في العمل من أجل كسب القوت. وتنطوي تجربة الصندوق في أفغانستان ورواندا على أمثلة ذات صلة في هذا الشأن. وقد استكشف الصندوق إمكانية إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك تحالفات استراتيجية مع عناصر فاعلة محلية ودولية من القطاع الخاص كان من بينها

مجلس صاحبات الأعمال من أجل السلام، وهي شبكة نسائية يوجد مقرها في نيويورك. وفي رواندا، مكنت هذه الشراكة أعضاء رابطة المترملات نتيجة للصراع من التسويق على نطاق دولي للأكياس التي تنتجهن يدويا والتي تمثل مصدرا رئيسيا للدخل. وتقوم إيزيبا إحدى عضوات مجلس الأعمال ومتاجرة بالتفصيل في المنتجات اليدوية بتسويق منتجاتها الشبكة العالمية وعن طريق المبيعات المباشرة. وقد تجاوزت الآن القيمة الإجمالية لأوامر الشراء التي حصلت عليها الأرامل ٠٠٠ ٥٠ دولار. وفي أفغانستان، دعم مجلس صاحبات الأعمال من أجل السلام مجلس صاحبات الأعمال الأفغانيات عن طريق توفير أشرطة فيديو للتدريب بشأن تنمية أنشطة المرأة في مجال الأعمال التجارية، وحواسيب. وبالإضافة إلى ذلك، أوفد الصندوق خبيرا دوليا في مجال تجهيز السلع والتسويق من أمريكا الشمالية لتقييم قدرات التصدير الكامنة لمنتجات الأفرقة النسائية وبدأ عمل التصدير الأولية التي تبلغ قيمتها ٠٠٠ ١٥ دولار تقريبا عن طريق مجلس صاحبات الأعمال الأفغانيات.

٢٠ - ويشمل دعم الصندوق للقدرة الاقتصادية للمرأة أيضا تنمية مهارات المرأة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي الأردن، تم تدريب أكثر من ٢٠٠ امرأة في إطار شراكة بين الصندوق، والحكومة الأردنية، وشركة سيسكو، من أجل تعزيز اقتحام المرأة لميدان تكنولوجيا المعلومات. وحضر دورة إعلامية دامت يوما واحدا بشأن العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تم تنظيمها مع مؤسسة ''موبايل كم'' الأردنية أكثر من ٢٠ شركة رائدة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف التشجيع على توظيف خريجات الدورة التدريبية المشتركة بين الصندوق وشركة سيسكو، وقد نما الوعي داخل القطاع الخاص بشأن قضايا تساوي الفرص. وأدت هذه النجاحات إلى وضع خطط لتكرار البرنامج في لبنان ومصر والمغرب. وفي أفريقيا، تسعى مبادرة الصندوق ''سد الفجوة بين الجنسين في مجال التكنولوجيا الرقمية'' التي تشكل إنجازا فريدا، إلى التمكين للمرأة الأفريقية من خلال الاستخدامات الابتكارية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد استُهلت هذه المبادرة في أوغندا في أيار/مايو ٢٠٠٣ وتتولى توجيهها لجنة استشارية مؤلفة من أصحاب أعمال أفريقيين في المهجر في ميدان تكنولوجيا المعلومات. وأعرب إعلان كمبالا الذي نتج عن المبادرة التزام ثماني حكومات أفريقية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني وأفراد أفريقيين في المهجر بسد الفجوة بين الجنسين في مجال التكنولوجيا الرقمية في أفريقيا.

جيم – تعزيز القيادة النسائية في شؤون الحكم وبناء السلام

٢١ – يركز عمل الصندوق في دعم القيادة النسائية في شؤون الحكم وبناء السلام على تعزيز السلام والأمن من خلال مساعدة النساء في حالات الصراع ودعم مشاركتهن في عمليات السلام؛ وعلى زيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي من خلال تعزيز التركيز على المسائل الجنسانية في العمليات الانتخابية، والدستورية، والتشريعية، والقضائية. وقد دعم الصندوق مبادرات متعلقة بالتمكين للمرأة والقيادة النسائية في ٢٧ بلدا في حالة صراع أو في طور ما بعد الصراع في مختلف أنحاء العالم. وفي أثناء عام ٢٠٠٣، حقق عمل الصندوق في هذه المجالات النتائج الهامة الخمس التالية:

١ – تعزيز التركيز على الاعتبارات الجنسانية في جمع المعلومات وتبادلها لتحسين آليات الحماية والإنذار المبكر

٢٢ – تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي أعاد تأكيد الدور الهام للمرأة في منع وتسوية الصراعات وفي بناء السلام، ولاحظ الحاجة إلى تجميع البيانات عن الأثر المترتب على الصراع المسلح بالنسبة للمرأة والطفل، قام الصندوق بزيادة جهوده الرامية إلى تعزيز جمع المعلومات المراعية لنوع الجنس ونشرها. وترد أهم هذه المعلومات في الموقع الشبكي المعنون المرأة والحرب والسلام www.womenwarpeace.org الذي يجمّع المعلومات المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويغطي القضايا والموارد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في أكثر من ٣٠ من البلدان الواردة حاليا في جدول أعمال مجلس الأمن أو التي وردت فيه حديثا. وقد صُمم الموقع الذي سجل زهاء ١,٢ مليون زيارة في الشهور الأربعة الأولى، على نحو يسمح بتزويد واضعي السياسات والمناظرين والدارسين بمعلومات ذات صلة وفي الوقت المناسب، وهو يتضمن معلومات عامة بشأن العلاقة بين الجنسين تتعلق بمواضيع هامة مثل التشريب، والصحة، والتعمير، والعنف، ومعلومات عن البرامج ذات الصلة التي تضطلع بها الأفرقة القطرية والصندوق.

٢٣ – ويقوم الصندوق حاليا بتطوير قدرة الموظفين والشركاء في مجال تحليل الإنذار المبكر وهو مجال عمل متنام ظل حاليا بنسبة كبيرة من التحليل الجنساني. وفي شرق أفريقيا، يشترك الصندوق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في عملية لإدماج بعد جنساني في آلية الإنذار المبكر بالصراعات والاستجابة لها، والوحدات الوطنية المعنية بالإنذار المبكر بالصراعات والاستجابة المبكرة لها.

٢ - دعم المساعدة الإنسانية المعزَزة وحماية المرأة في حالات الصراع

٢٤ - يعمل الصندوق مع وكالات أخرى للأمم المتحدة على ترويج منظور جنساني في السياسات والبرامج الرامية إلى حماية ومساعدة المرأة والطفلة في حالات الصراع وفي أثناء عمليات السلام، التي كثيرا ما يشتد فيها العنف على أساس نوع الجنس. وتحضيرا لعملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٤ لبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وطاجيكستان، قام الصندوق بتعبئة الدعم من أجل حماية المرأة ومساعدتها في أثناء الصراع. ويدعم الصندوق، بوصفه عضوا في فرقة العمل المعنية بالشؤون الجنسانية والعمل الإنساني، التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تقييما خارجيا لعملية النداءات الموحدة بغية تحديد استراتيجيات لتعزيز تعميم منظور جنساني بشأن النداءات المقبلة.

٢٥ - وفي بيرو وسيراليون، يدعم الصندوق المجموعات النسائية الداعية إلى إدراج عمليات الاغتصاب على أساس نوع الجنس في جدول أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة لبلد كل منها. ونتيجة للدعم المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان لبيرو، أعلنت لجنة الحقيقة والمصالحة أن الاغتصاب سلاح حرب وأنشأت لجنة فرعية معنية بالمسائل الجنسانية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أعلنت لجنة الحقيقة والمصالحة أنه يحق لضحايا الاغتصاب الجنسي والأطفال المولودين نتيجة له الحصول على تعويضات. وكجزء من الجهود التي يبذلها لكفالة إيلاء العناية الواجبة للجرائم المرتكَبة على أساس نوع الجنس في سيراليون، كان الصندوق من بين الوكالات التي قدمت توصيات إلى لجنة الحقيقة والمصالحة في ذلك البلد بشأن تلبية احتياجات النساء الناجيات من الموت بعد أن وقعن ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان.

٣ - إعطاء المرأة والمناظير الجنسانية مكانة مركزية في عمليات السلام

٢٦ - يدعم الصندوق مشاركة المرأة في بناء السلام ويساعد على حشد الدعم السياسي والمالي والتقني اللازم لكي يكون لتلك المشاركة تأثير في جهود السلام. ومن خلال العمل على الصعيدين الإقليمي والوطني، يقوم الصندوق بلم شتات المجموعات النسائية بغية تمكينها من وضع جدول أعمال مشترك؛ وهو يساعد على إدراج بعد جنساني في تنفيذ اتفاقات السلام؛ كما يساعد الصندوق في وضع جدول أعمال بشأن السلام على صعيد القاعدة الشعبية. وفي أثناء عام ٢٠٠٣، قام الصندوق بالدعوة لإسماع صوت المرأة وتأمين مشاركتها في صنع السلام وبناء السلام في جمهورية الكونغو الشعبية، والصومال، وغواتيمالا، وكولومبيا، وليبريا. وقد مكن دعم الصندوق لمركز معني بموارد المرأة المندوبات والمراقبات اللاتي حضر محادثات السلام في الصومال برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من الحصول على المعرفة والمهارات الأساسية اللازمة للتأثير في عملية السلام وفي صياغة مشروع

الميثاق الذي يتضمن حكما ينص على حصة للمرأة بنسبة ١٢ في المائة من المقاعد في البرلمان الانتقالي. وفي كولومبيا، ركز الصندوق على العمل من أجل تحقيق توافق الآراء داخل الحركة النسائية لتحسين ممارسة التأثير بفعالية وتأمين زيادة فعالية مشاركة المرأة في حالة إجراء محادثات سلام. وقام زهاء ٣٠٠ امرأة باختيار ١٢ من بين المقترحات البالغ عددها ٦٠٠ – ستة مقاعد لمرحلة المفاوضات الحالية، وستة لطور مقبل من المفاوضات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أيد الرئيس أوريبي عهدا للمساواة وشؤون الجنسين ووقّعته السلطات الحكومية في كل من الفرع التنفيذي والتشريعي والقضائي.

٤ – دعم العدالة المراعية لنوع الجنس في بناء السلام بعد الصراع

٢٧ – يعمل الصندوق حاليا مع نظراء وطنيين في بوروندي، والسلفادور، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، للمساعدة في تحويل الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين على النحو المبين في اتفاقات السلام والمصالحة إلى إجراءات. وتعاون الصندوق مع لجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا للسلام في بوروندي في تنظيم حلقات عمل معنية بالقضايا الحرجة المتصلة بالمرأة والصراع وتحديد طرق لتعزيز دور المرأة في بناء السلام. وفي السلفادور، دعم الصندوق نظيره المحلي ''لاس ديغناس'' في صياغة ''عهد لمشاركة المرأة في السياسة'' تضمن جدول أعمال لزيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي. وتم في حلقة عمل عقدت فيما بعد وشاركت فيها ٣٠ امرأة من السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا تحديد الفرص المتاحة لقائدات الحركة النسائية لكي يشتركن على نحو أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي في التأثير على اتخاذ القرارات بشأن القضايا الجنسانية.

٢٨ – ومن أجل زيادة مشاركة المرأة في تسوية الصراعات، ساعد الصندوق على إقامة تحالفات وعزز قدرة قائدات الحركة النسائية في التفاوض وتسوية الصراعات، وذلك من خلال أنشطة تدريبية في آسيا الوسطى. وقد أنشأت شبكات وطنية في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا أصبحت تشكل التحالف النسائي الإقليمي من أجل السلام الذي يقوم حاليا بوضع استراتيجية لتعزيز مشاركة المرأة في السلام والأمن والتنمية في المنطقة.

٥ – تعزيز مشاركة المرأة في النشاط السياسي

٢٩ – دعم الصندوق مشاركة المرأة في المجال السياسي على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات، وتعاون مع برلمانيات في بلدان مختلفة. في جنوب آسيا، تم تعزيز قدرة البرلمانيات وتدعيم تبادل المعلومات من خلال لجنة جنوب آسيا من أجل التمكين السياسي للمرأة، الذي يعمل على نحو وثيق مع التحالف من أجل التمكين السياسي للمرأة، وهو اتحاد يضم

منظمات غير حكومية نسائية ومناضلات وأكاديميات وصحفيات. وفي كوسوفو، أدى التدريب في الشؤون الجنسانية الذي تم الاضطلاع به بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومراكز تنسيق الشؤون الجنسانية على صعيد البلديات إلى إنشاء لجان معنية بالمساواة بين الجنسين في ١١ من بين البلديات المشاركة البالغ عددها ١٥. وفي المكسيك، حيث ركز الصندوق على تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في بناء الديمقراطية وتمتعها بحقوق المواطنة الكاملة، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، تم توقيع اتفاق مع وزارة الخارجية ينص على احترام حقوق المرأة والجماعات الأصلية في إطار خطة ''بوابلا بنما'' (Puebla Panama) واتفاقات أخرى. وفي العراق، حيث يتواصل حاليا إنشاء هياكل الحكم الانتقالية، يدعم الصندوق إنشاء شبكة وطنية للمجموعات النسائية تتولى وضع منهاج مشترك للدعوة بشأن القضايا الجنسانية.

٣٠ - ويركز برنامج الصندوق في أفغانستان على العدالة بين الجنسين والأمن الاقتصادي والحقوق، مع التشديد على دعم المؤسسات الناشئة التابعة للحكومة والمجتمع المدني في وضع سياسات وبرامج تراعي نوع الجنس. ومن الإنجازات الأساسية القيام، مع شركاء عديدين منهم الحكومة، بإنشاء أربعة مراكز إنمائية للمرأة في أنحاء مختلفة من البلد وأربعة مراكز مخصصة للمشردات داخليا في سهول ''شمالي''. وتُقبل على هذه المراكز آلاف من النساء والفتيات، وهي تتيح إمكانية لتدريب المرأة وزيادة وعيها، وللدعم المتبادل. ويقوم الصندوق حاليا مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان بزيادة توعية النساء بشأن الانتخابات التي ستجرى قريبا وبتوفير إمكانية لتسجيل أسمائهن على قائمة الناخبين. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى، يدعم الصندوق حاليا وزارة شؤون المرأة في العمل على إدراج إدماج الاعتبارات الجنسانية في أعمال الوزارات الأخرى، وبإقامة صلة بين المنظمات غير الحكومية التي نشأت حديثا والتي تدعو إلى التمكين للمرأة والدفاع عن حقوقها، بما في ذلك منتدى الصحفيات الأفغانيات، ومجلس صاحبات المشاريع الأفغانيات، وشبكة للمنظمات غير الحكومية النسائية العاملة في مجال محو الأمية وتمثلت إحدى الأولويات العليا في تيسير إقامة روابط بين المنظمات غير الحكومية النسائية والهيئات الحكومية، بما فيها وزارة شؤون المرأة، ووزارة التجارة، ووزارة العدل، ووزارة الإعلام والثقافة.

٣١ - وفي الجنوب الأفريقي، نظم المنتدى البرلماني التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بدعم من الصندوق، اجتماعا أوليا عُقد في أيار/مايو ٢٠٠٣ لتنمية مهارات المجموعة الإقليمية للبرلمانيات في مجالات القيادة وشؤون الجنسين وحقوق الإنسان وممارسة التأثير والدعوة. واتفق الاجتماع على استراتيجية تتوخاها اللجنة التنفيذية للمجموعة في الاضطلاع ببعثات لممارسة التأثير والدعوة إلى البلدان التي ستجرى انتخابات فيها في فترة

ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، وذلك بغية تحقيق هدف تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة، في الهياكل السياسية وهياكل صنع القرار على نحو ما ينص عليه إعلان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بشؤون الجنسين والتنمية.

٣٢ - ومن الأمور المركزية في عمل الصندوق القيام، في نفس الوقت، بوضع استراتيجيات وطنية للنهوض بالمرأة وصياغة قوانين للمساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠٠٣، دعم الصندوق صياغة وتنفيذ خطط وسياسات عمل وطنية للمساواة بين الجنسين في إريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وبوروندي، وعُمان، وقطر، وكوسوفو. وساعد الصندوق كذلك الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا في الاضطلاع بدراسة إقليمية بشأن شؤون الجنسين والتنمية على صعيد المجتمع المحلي، ستتخذ أساسا لوضع سياسة إقليمية لشؤون الجنسين. وفي كوسوفو يتعاون الصندوق حاليا مع مكتب شؤون الجنسين في الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في كوسوفو في دعم المشروع الجديد لقانون المساواة بين الجنسين.

دال - تعزيز حقوق الإنسان للمرأة من خلال إبراز الأبعاد الجنسانية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والقضاء على العنف ضد المرأة

٣٣ - يمثل توخي نهج قائم على أساس حقوق الإنسان حجر الزاوية لكل برامج الصندوق. وتركز البرامج بالتحديد على بناء قدرة أصحاب الحقوق ومن يتحملون واجبات على تنفيذ الاتفاقات الإقليمية والعالمية المتصلة بمعايير ومقاييس حقوق الإنسان للمرأة. وفي عام ٢٠٠٣، اتسم العمل بشأن هذا المجال الموضوعي بالتقدم صوب تحقيق ثلاث نتائج:

١ - توسيع مدى القدرة على التنفيذ الفعال على الصعيد الوطني لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٣٤ - يشدد الصندوق بصورة خاصة على تمتع المرأة بحقوق الإنسان من خلال دعم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي بلغ الآن عدد الدول الأعضاء التي صدقت عليها ١٧٧ دولة. وهو يعمل على نحو وثيق مع شعبة النهوض بالمرأة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، لإقامة صلة بين القضايا المحلية والعالمية والفرص المتاحة لتنفيذ الاتفاقية.

٣٥ - وقد تم تيسير الشراكات الوطنية والإقليمية فيما بين الحكومات، وكذلك بين الحكومات والمجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة. وأقام الصندوق شراكة مع حكومة كرواتيا في عام ٢٠٠٢ لزيادة الوعي وحفز العمل الإقليمي بشأن تنفيذ الاتفاقية، وحصل

على التأييد للاتفاقية من حكومات بولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفينيا، وكرواتيا، وهنغاريا. وفي عام ٢٠٠٣، شكل ممثلون من كل قطر (بما في ذلك ثلاثة أعضاء في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة) أفرقة عاملة وطنية وقرروا التركيز على تطبيق الاتفاقية في مجالين من المجالات ذات الأولوية: المشاركة السياسية، والعنف المترلي. وبلغت العملية أوجها بانعقاد مؤتمر رفيع المستوى في دوبروفنيك في عام ٢٠٠٣ لعرض النتائج وتوفير منهاج لقيام الحكومات بإعلان التزامات تكون مستعدة للعمل على أساسها. وأقيمت أيضا شراكات في منطقة المحيط الهادئ، وفي شرقي أفريقيا، وفي المغرب. ويعمل الصندوق على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة المحيط الهادئ لعقد مشاورة سنوية بين المانحين والوكالات يتم فيها تنسيق الدعم لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلى الصعيد الوطني، يدعم الصندوق وزارة شؤون المرأة في ساموا لعقد ندوة سنوية معنية بالاتفاقية شارك فيها ممثلو القطاعات الحكومية الأساسية، والسلطات الحكومية المحلية، ومنظمات المرأة، ومنظمات المجتمع المحلي، وسمحت بتوفير المعلومات لإعداد تقرير ساموا إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وأدت إلى وضع خطة عمل وطنية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي شرق أفريقيا، دعم الصندوق والوكالة الكندية للتنمية الدولية مؤتمرا إقليميا معنيا بحقوق الإنسان للمرأة من أجل تبادل المعلومات عن التجارب القطرية وتعزيز توخي نهج إقليمي لتنفيذ الاتفاقية ورصدها. وقد أسهم حوار جرى بين تترانيا وأوغندا بخصوص التعابير القانونية اللازمة لحماية حقوق المرأة فيما يتعلق بالأرض في إدراج حكم موافقة في قانون الأرض الأوغندي. ودعم الصندوق الرابطة الدولية للنساء القضاة في أفريقيا من أجل تعزيز قدرة السلطات القضائية على حماية حقوق الإنسان للمرأة والنهوض بها من خلال تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي حلقات عمل معقودة في بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، ونيجيريا، تم تدريب القضاة على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى سائر المعايير والمبادئ الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في قضايا العنف على أساس جنساني وقضايا التمييز الجنساني. وأدى ذلك التدريب إلى تكييف المقررات الدراسية في معاهد التدريب وحصل على التأييد من أعلى المستويات القضائية والحكومية في تلك البلدان، وأدى إلى جمع بيانات بشأن قرارات مرجعية يستخدمها القضاة في كافة أنحاء أفريقيا وفي مناطق أخرى (وهي بيانات متاحة في موقع الرابطة الدولية للنساء القضاة على الشبكة العالمية). وفي الجنوب الأفريقي دعم الصندوق إنشاء شبكة للنساء القضاة في تلك المنطقة ستركز على تدارك التحيزات الجنسانية في النظم القضائية، وزيادة تمثيل المرأة في السلطات

القضائية، وتشجيع تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وسائر المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القرارات القضائية.

٢ - تعزيز السياسات والبرامج لإنهاء العنف ضد المرأة والطفلة

٣٦ - تركّز برامج الصندوق على إقامة صلة بين الجهود الابتكارية لإنهاء العنف ضد المرأة وفرص نقل وتحسين الاستراتيجيات الناجحة المستخلصة من تجربة الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وقد أسند الصندوق الاستئماني، منذ إنشائه، ٧,٤ ملايين دولار كمنح لـ ١٥٧ مبادرة في أكثر من ٨٠ بلدا.

٣٧ - وبالاستفادة من الدروس المستخلصة من مشاريع مدعومة عن طريق الصندوق الاستئماني، يدعم الصندوق مبادرات إقليمية ووطنية تركز على الدعوة والتوعية، والإصلاح التشريعي، وتدريب المسؤولين المشاركين في إقامة العدل، وزيادة مشاركة الرجل في مكافحة العنف ضد المرأة. وفي جنوب آسيا، يدخل حاليا برنامج إقليمي لمجابهة الاتجار بالنساء والأطفال مدعوم من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية سنته الرابعة والأخيرة. ويتبع البرنامج الذي يركز على الوقاية والحماية والمقاضاة نهجا إقليميا (باكستان، وبنغلاديش، وسري لانكا، ونيبال، والهند) لإقامة الصلة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية من البلدان المرسلة والبلدان المتلقية. وهو يركز على قضايا جانب العرض وجانب الطلب؛ كما يستخدم إطارا قائما على الحقوق لحماية حقوق النساء والفتيات المتاجر بهن. وشملت النتائج المحرزة قاعدة معلومات موسعة بقدر كبير، والتزاما على مستوى عال، فضلا عن أربع شبكات جديدة - منتدى جنوب آسيا لمكافحة الاتجار بالبشر (منظمات غير حكومية ودعاة)، ومنظمة مهنيي جنوب آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص (مسؤولو إنفاذ القانون، ومحامون، وفنيون في مجال الصحة)، والفريق الاستشاري التقني في جنوب آسيا (وهو فريق اختصاصيين رفيع المستوى)، ولجنة مشتركة بين العقائد للزعماء الدينيين للتصدي لمشكلة الاتجار وعدم المساواة بين الجنسين (علماء دين من البوذيين والهندوس والمسلمين). وأنشئت على جانبي الحدود بين الهند ونيبال لجان عابرة للحدود وشبكة تضم ٥٠ منظمة غير حكومية يشارك فيها أيضا ممثلون لإدارات المقاطعات وأفراد إنفاذ القانون. وفي المغرب، في أعقاب حملة للبحث والدعوة، ضم الصندوق جهوده مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين لدعم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف القائم على أساس جنساني. وتمثلت النتيجة في سن تدابير جديدة في القانون الجنائي وقانون

العمل المغربيين، فيما يتعلق بمسائل مثل البغاء القسري، والتحرش الجنسي، والقتل من أجل صون الشرف، والعنف المترلي، والاغتصاب.

٣ - زيادة الوعي والعمل في الاستجابة للأبعاد الجنسانية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأبعاد ذلك الوباء المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٨ - ساهمت جهود الصندوق المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الاستجابة المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة إلى هذا الوباء. وتشمل النتائج الرئيسية المحرزة في عام ٢٠٠٣: تعزيز الدعم لشبكات حاملات الفيروس من أجل التأثير في الخيارات في مجال السياسات؛ وزيادة قدرة مؤسسات صنع السياسات على إدراك وصياغة الاستجابات المراعية للاعتبارات الجنسانية؛ وتحقيق استجابة أقوى داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن الأبعاد الجنسانية للوباء وأبعاده المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣٩ - وتم توفير الدعم لشبكات في السنغال، وزمبابوي، وكينيا، والهند لتعزيز القيادات والقدرات بشأن الحقوق القانونية، وتمكين النساء الحاملات لفيروس نقص المناعة البشرية من التفاوض مع حكوماتهن لإضفاء الطابع الجنساني على السياسات والمعالجة، ومن طرق مشكلة الوصمة والتمييز مع وسائط الإعلام وكفالة المشاركة بقدر أكبر من جانب الأشخاص الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية/المصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب. وفي الهند، تعاون الصندوق مع شبكة حاملات فيروس نقص المناعة البشرية ومركز الدعوة والبحث من أجل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأشخاص حاملي فيروس نقص المناعة البشرية/المصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب، واستنباط أداة لقيام وسائط الإعلام بمراعاة الاعتبارات الجنسانية في نشاطها. وفي السنغال، سمحت المساعدة المقدمة إلى حاملات فيروس نقص المناعة البشرية/المصابات بمتلازمة نقص المناعة المكتسب لتشكيل رابطة خاصة بهن بتمكين حاملات الفيروس من حشد الدعم من قطاعات مختلفة، وقد تم توظيف أعضاء في تلك الرابطة للعمل في وزارات حكومية.

٤٠ - وتم في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الاضطلاع بتدريب المجالس الوطنية المعنية بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وكبار صانعي السياسات على إدماج الاعتبارات الجنسانية على سياساتهم الوطنية المتعلقة بالإيدز. وأدى التعاون مع أمانة الكمنولث بشأن حلقة عمل إقليمية لصانعي السياسات في تترانيا في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ إلى التزامات أروشا المتعلقة بالمسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب بتحويل السياسات إلى ممارسة في شرق أفريقيا، كما ساهم في تقوية التعاون

فيما بين المجالس الوطنية المعنية بالإيدز في أوغندا وتنزانيا وكينيا. وقد استفادت أيضا الجهود المبذولة في شرق أفريقيا من الدعم المقدم من الصندوق ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية إلى مكتب المرأة التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي يقوم بتوفير تدريب المدربين لـ ٤٢ مسؤولا وزاريا، وللأمانات الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ولمنظمات غير حكومية ووكالات دولية، في مجال الأبعاد الجنسانية للوباء وكذلك بشأن مهارات الوساطة والتفاوض. وفي الدورة العاشرة للهيئة الحكومية الدولية المعقودة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بالتصدي للقضايا الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وأُجريت استعراضات للسياسات والتشريعات في البرازيل، وزمبابوي، والسنغال، وكينيا، وهندوراس، واضطُلع بالدعوة في إريتريا، وزمبابوي، والسودان، وليسوتو، وناميبيا، ونيجيريا. وقد تحققت نتائج هامة بفضل عمل الصندوق لتعميم الاعتبارات الجنسانية في سياسات فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في الهند – بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني من أجل بقاء البشرية. وسمح تعاون الصندوق مع السكك الحديدة – الهندية، وهو كيان تابع للقطاع العام يشغّل ١,٥ مليون شخص، بتنمية الوعي والالتزام لدى واضعي سياسات السكك الحديدة بشأن الاعتبارات الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وتقدم الآن رابطة المرأة التابعة للسكك الحديدة خدمات الدعم لحاملات فيروس نقص المناعة البشرية/المصابات بمتلازمة نقص المناعة المكتسب، والعلاج المجاني متاح عن طريق النظام الصحي للسكك الحديدة.

٤١ – وقد كانت لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب المبادرة في إنشاء التحالف العالمي بشأن المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب الذي يؤدي الصندوق دور الوكالة الرائدة فيه بشأن الأبعاد الجنسانية للعمل في مجال الرعاية. ويتعاون الصندوق على نحو وثيق أيضا مع منظمة الصحة العالمية، الوكالة الرائدة في العمل على إبراز الروابط بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة، دُشن في شباط/فبراير ٢٠٠٣ موقع الصندوق على الشبكة العالمية المتعلق بالمسائل الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب www.gendesandaids.org – لتعزيز تبادل المعلومات، وزيادة الوعي، وتنمية المعرفة، ودعم أنشطة الدعوة، والتعريف بالمبادرات الابتكارية. وقد سُجّل حتى الآن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ زيارة لذلك الموقع الذي لم ينفك ينمو بوصفه موردا إلكترونيا فريدا بشأن الأبعاد الجنسانية للوباء.

هاء – تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم التمكين للمرأة وتعميم الاعتبارات الجنسانية في السياسات والبرامج

٤٢ – يدعم الصندوق تعميم الاعتبارات الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة الأمين العام للإصلاح التي تدعو إلى زيادة التعاون والتناغم والتبسيط فيما بين وكالات الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٣، ساهمت جهود الصندوق الرامية إلى بلوغ هذا الهدف في تحقيق النتيجتين التاليتين:

١ – زيادة الاهتمام بالمساواة بين الجنسين في آليات التنسيق

٤٣ – من خلال العمل الذي يضطلع به في الميدان وبالمقر، يولي الصندوق أهمية عليا لإدراج منظور جنساني في آليات التنسيق. و لم تنفك المجالات التي تسمح بالقيام بذلك تتمثل في عمليات التقييمات القطرية الموحدة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وزيادة المشاركة في عمليات استراتيجيات التقليل من الفقر على أرض الواقع. ويجري أيضا في الوقت الحاضر بذل جهود متزايدة لإدماج الاعتبارات الجنسانية في العمل بشأن المساعدة في الطور الانتقالي بعد الصراع والمساعدة الإنسانية، بما في ذلك إيفاد بعثات متكاملة للأمم المتحدة إلى المناطق المتأثرة بالصراع، وعمليات النداءات الموحدة.

٤٤ – وما زال الصندوق يشارك بصورة استراتيجية وانتقائية في عمليات التقييمات القطرية الموحدة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد القطري وبالمقر. وقد شملت الأنشطة الميدانية استعراضا للأبعاد الجنسانية لست عمليات للتقييمات القطرية الموحدة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في منطقة المحيط الهادئ، وتوفير خبرة تقنية بشأن المسائل الجنسانية لعملية التقييم القطري الموحد/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في بوروندي، وهو يقوم بدور قيادي للفرع المتعلق بالمساواة بين الجنسين في التقييم القطري الموحد في زمبابوي، ويساهم في عمليات التقييمات القطرية الموحدة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الأردن، ومصر، والمغرب. وفي رواندا، عمل الصندوق على نحو وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لكفالة إدراج مناظير شؤون الجنسين وحقوق الإنسان في عمليات التقييمات القطرية الموحدة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي كازاخستان، حيث يرأس الفريق المواضيعي للأمم المتحدة المعني بشؤون الجنسين، يعقد الصندوق بانتظام اجتماعات لشركاء الأمم المتحدة لاستعراض مشاريع التقييمات القطرية الموحدة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل التأكد من محتواها الجنساني. وقدم الصندوق دعما تقنيا

لإعداد العناصر الكبرى للتقييم القطري الموحد وتأكد من أن ثلاثة نواتج لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تتضمن اهتمامات متعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٣، نمّت منظومة الأمم المتحدة بقدر كبير عملها بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وقام الصندوق بتوفير مدخلات على جميع المستويات. ويعزز الصندوق حاليا الأبعاد الجنسانية لجهود الأفرقة القطرية للأمم المتحدة الرامية إلى المشاركة في الرصد على الصعيد المحلي للأهداف الإنمائية للألفية وبرامج استراتيجية الحد من الفقر بوصف ذلك مبادرة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بمقاطعة بوندو في كينيا، وقدم مساهمة في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية في مصر، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والاتحاد الروسي، وزمبابوي. وساهم الصندوق أيضا في تنمية المعرفة على الصعيد الميداني بشأن إضفاء طابع جنساني على عمليات رصد الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من خلال أداء دور قيادي والمساهمة في الجهود المشتركة بين الوكالات الرامية إلى وضع مؤشرات جنسانية تستخدم حاليا في السنغال وكازاخستان. وفي كمبوديا، نفذ الصندوق برنامجا اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء القدرات على إدماج الاعتبارات الجنسانية في التقرير القطري المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وتعاون الصندوق مع الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، وشركاء حكوميين. ونتيجة لهذا التعاون، اقترح الصندوق مجموعة موسعة من المؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية مصممة بحيث تتواءم مع السياق الوطني. ويساهم عمل الصندوق في الميدان في تعزيز التنسيق والمعرفة بشأن المسائل الجنسانية والأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، دشّن الصندوق موقعا على الشبكة العالمية www.mdgender.net كمصدر وحيد للموارد المتعلقة بالمسائل الجنسانية والأهداف الإنمائية للألفية. ونسّق الصندوق أيضا مناقشة إلكترونية لمدة خمسة أسابيع ساهم فيها أكثر من ٤٠٠ مشارك ممثلين لوكالات الأمم المتحدة، والمانحين الثنائيين، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني، ودارت المناقشة حول ما تعنيه الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للدعوة للمساواة بين الجنسين ولحقوق المرأة. وقد شكّلت المناقشة مساهمة في جدول أعمال حلقة العمل المشتركة بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالمساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية للألفية والمعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وفي أواخر عام ٢٠٠٣ أيضا، شرع الصندوق، بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنفيذ مشروع سيسمح بتعزيز نشاط الدعوة وتنمية قدرة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والشركاء الوطنيين في خمسة بلدان (بيرو، وكمبوديا، وكينيا، وكازاخستان، والمغرب) من أجل إدماج الاعتبارات الجنسانية في الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٦ - والصندوق عضو عامل في فرقة العمل التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات بشأن المرأة والمساواة بين الجنسين والمعنية بالمرأة والسلام والأمن، وهي فرقة تضم خبرات في مجال المساواة بين الجنسين من عدة وكالات للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، للتأثير في عمليات الأمم المتحدة. وبالعمل مع جميع هذه الأفرقة ومن خلالها ساهم الصندوق في تعزيز العناية باهتمامات المساواة بين الجنسين في الجهود المنسقة للأمم المتحدة في أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسودان، والعراق، وليبريا.

٢ - تقوية التعاون مع منظمات شريكة استراتيجية للأمم المتحدة

٤٧ - تقام عدة شراكات للصندوق مع منظمات تابعة للأمم المتحدة في إطار أفرقة مشتركة بين الوكالات. ويرأس الصندوق عشرة أفرقة مواضيعية معنية بالمسائل الجنسانية في الميدان - وفريق واحد في نيويورك - ويشترك في رئاسة خمسة أفرقة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك الصندوق في الفريق المواضيعي المشترك بين الوكالات المعني بفيروس نقص المناعة/متلازمة نقص المناعة المكتسب في كل بلد تقريبا من البلدان التي له وجود فيها، وهو نشط بصورة متزايدة في الأفرقة المواضيعية المعنية بحقوق الإنسان، والفقر، وإحلال الديمقراطية.

٤٨ - وظلت شراكة الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) متينة إلى أقصى حد في عام ٢٠٠٣. وللصندوق شراكة استراتيجية قوية لم تنفك تنمو مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم قوي من مدير البرنامج الإنمائي والمديرة التنفيذية للصندوق. ويتواصل حاليا نمو شراكات عملية تسنت إقامتها من خلال تنفيذ الصندوق لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ نفذ الصندوق ١٩ مبادرة للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٣. ويتبين من إطار التمويل المتعدد السنوات الذي وضعته كل واحدة من المنظمتين في عام ٢٠٠٣ وجود مجالات تآزر جلية، إذ يُبرز الإطاران وجود أهداف مشتركة فيما يتصل بالحد من الفقر، ومنع الأزمات، والانتعاش، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والحكم الديمقراطي. وتتضمن ورقة غرفة اجتماع بشأن ''تعزيز الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لتحقيق المساواة بين الجنسين'' (DP/2004/CRP.2) مقدمة إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٤ مزيدا من الوصف لهذه الاستراتيجية التي يتواصل تنفيذها.

٤٩ - وينطوي تعاون الصندوق الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنفيذ المشاريع، والإدارة المشتركة لآليات مشتركة بين الوكالات فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وشراكات في استراتيجيات الدعوة، والإنتاج المشترك للمواد المرجعية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى التعاون في المقر مع البنك الدولي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، تُجرى أيضا إقامة شراكات بشأن الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية في المغرب، وإضفاء الطابع الجنساني على تخطيط الاقتصاد الكلي في نيجيريا، وإعطاء منظور جنساني لورقات استراتيجية الحد من الفقر في جنوب شرقي آسيا، والآفاق الجنسانية للحقوق المتعلقة بالأرض في رابطة الدول المستقلة، والمساهمة في البرنامج القطري للبنك الدولي في الأردن. وقد وضع الصندوق الإنمائي مذكرات تفاهم مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في جنوب آسيا وغربي أفريقيا بغية إعطاء منظور جنساني لعمل ذلك الصندوق الإنمائي مع الجماعات المحلية الريفية التي تعيش في فقر. وفي جنوب آسيا أيضا، يقوم الصندوق حاليا بزيادة تنشيط عمله فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية والتجارة من خلال شراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وللصندوق شراكات عمل وثيقة مع جميع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة ولا سيما بخصوص إضفاء الطابع الجنساني على البيانات والإحصاءات. وأخيرا، تعززت علاقات عمل الصندوق مع إدارة شؤون نزع السلاح، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إذ ازداد عمق عمله بشأن الأبعاد الجنسانية لمنع الأزمات، والحماية، والانتعاش.

واو - تعزيز فعالية الصندوق الإنمائي بإدراج مبادئ المنظمة المهتمة بالتعلم وبناء شراكات استراتيجية

٥٠ - إن تعزيز التعلم والمعرفة بخصوص ''المعرفة العملية'' لطرق تحقيق المساواة بين الجنسين وكفالة حقوق الإنسان للمرأة شرط أساسي لأداء المهمة الابتكارية والحفازة للصندوق الإنمائي. ويتطلب إدراج مبادئ المنظمة المهتمة بالتعلم أن يستنبط الصندوق الإنمائي نظما داخلية وشراكات خارجية تيسّر توليد المعرفة ونشرها، فضلا عن منتجات المعرفة ذات الصلة. وبالاستناد إلى إنجازات السنوات السابقة، تشمل النتائج الأساسية المحرزة في عام ٢٠٠٣ ما يلي:

١ - صقل "منتجات" المعرفة للحصول على المعرفة وتيسير التعلّم في المجالات المواضيعية الأساسية

٥١ - واصل الصندوق تحسين قدرته على الحصول على المعرفة ونشرها. وقد ركّز على المنشورات الرئيسية كأساس للدعوة، وعلى المواقع الإلكترونية على الشبكة العالمية كمصادر جامعة موحدة للمعلومات بشأن المجالات المواضيعية؛ وتوحيد ممارسات ونواتج وسائط الإعلام.

٥٢ - وصدر التقرير النصف سنوي للصندوق "تقدم نساء العالم، ٢٠٠٢" في مجلدين: المجلد ١: المرأة والحرب والسلام؛ والمجلد ٢: المساواة بين الجنسين، والأهداف الإنمائية للألفية. وقد استثمر الصندوق الإنمائي في عمليات إشهار متعددة بشأن المجلد ١ لدى صدوره في عام ٢٠٠٣ في بلدان مختلفة منها جنوب أفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتايلند، وتيمور - ليشتي، فضلا عن استراليا وبلجيكا وسويسرا، في إطار شراكة إما مع الحكومات أو مع شركاء من الأمم المتحدة وكذلك مع منظمات نسائية. وبخصوص المجلد ٢، تم تركيز الدعوة بقدر أكبر داخل النظامين الثنائي والمتعدد الأطراف المرتبطين بعمل الصندوق الإنمائي على الموقع الشبكي www.mdgender.net، وعلى المناقشات الإلكترونية بشأن إضفاء الطابع الجنساني على الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ الصندوق الإنمائي لمشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شمل خمسة بلدان، وما زال التقدم المحرز يحفز تكرار المشروع على الصعيد القطري، ويُتوقع إعداد نسخة وطنية منه للبرازيل في عام ٢٠٠٤.

٥٣ - وبالإضافة إلى موقع الصندوق على الشبكة العالمية والشبكة الداخلية للأمم المتحدة، ازداد بصورة انتقائية في عام ٢٠٠٣ عدد المحاور الإعلامية للصندوق وتم توسيعها وتحسينها. ويُجرى حاليا تشغيل المواقع على الشبكة العالمية بشأن المرأة والحرب والسلام (www.womenwarpeace.org)؛ والأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (www.genderandaids.org)؛ والمسائل الجنسانية والأهداف الإنمائية للألفية (www.mdgender.net)؛ وإضفاء الطابع الجنساني على شؤون الحكم الاقتصادي (www.unifem-ecogov-apas.org)؛ وإتاحة المعلومات باللغة العربية عن المساواة بين الجنسين متاحة على نطاق واسع (www.arabwomenconnect.org)؛ والميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية (www.gender-buddgets.org)؛ وقد تم حديثا إدخال تحسينات على هذا النشاط الأخير.

٥٤ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تم في نيويورك للسنة الثانية تنظيم الحدث "لا تساهل ولو دقيقة واحدة أخرى" وتولى الصندوق الإنمائي دورا رائدا في منظومة الأمم المتحدة في

إبراز اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. ويتيح الحدث بصورة منتظمة فرصة للحاصلين على منح من الصندوق الاستئماني للإبلاغ عن استراتيجياتهم في العمل من أجل إنهاء العنف في مجتمعاتهم المحلية، وللتأكيد على الدور الحاسم للشراكات العالمية بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والشبكات النسائية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، في طرق هذه المسألة.

٢ - تعزيز النظم والقدرة لدعم الابتكار والتعلم

٥٥ - اضطلع الصندوق الإنمائي في عام ٢٠٠٣ بثلاثة تقييمات مواضيعية للبرمجة الشاملة للمناطق وعشرة تقييمات لمشاريع. وقد أكملت التقييمات المواضيعية بشأن مبادرات الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والسلام والأمن. وكانت ثلاثة من المشاريع العشرة التي قُيّمت متصلة بأحوال معيشة النساء، وتعلّقت المشاريع الأخرى بشؤون الحكم/المشاركة السياسية للمرأة، وإنهاء العنف ضد المرأة. وقد ازدادت الجهود المبذولة في مختلف أجزاء الصندوق للتعلم من تجاربه وتجارب شركائه، وتقاسم المعرفة داخل الصندوق وخارجه. ويكتسي تعزيز القدرة الداخلية للصندوق في مجال الترابط الشبكي الإلكتروني أهمية أساسية. وواصل الصندوق تيسير إنشاء أفرقة عاملة إلكترونية منتقاة مثل الأفرقة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية والمسائل الجنسانية. وقد اضطُلع بواحدة من عمليات التعلم المؤسسي الأكثر كثافة من خلال إنشاء جماعة صغيرة ذات ممارسة مشتركة بشأن الميزانيات المراعية للاعتبارات الجنسانية، واشترك في تلك العملية موظفو الصندوق وشركاء منفذون. وأتاح ذلك منتدى لإجراء مناقشات جماعية بشأن العملية واستنتاجات التقييم الشامل للمناطق الذي أجراه الصندوق، وتنمو العملية حاليا لتصبح مصدرا أساسيا للإفادة المرتجعة الفورية، وللمشورة المقدمة إلى الشركاء في البرنامج والاستراتيجيات التي تعرض عليهم.

ثالثا - الإدارة المالية

٥٦ - في عام ٢٠٠٣، بلغت الموارد الإجمالية للصندوق الإجمالي ٣٤ مليون دولار: ٢١,٧ مليون دولار من الموارد الأساسية و ١٢,٣ مليون دولار من الموارد غير الأساسية. وساهمت في المجموع ٣٨ من الدول الأعضاء في الموارد الأساسية للصندوق في عام ٢٠٠٣ وقد ساهمت حكومة كوستاريكا للمرة الأولى. وفي هذه الفترة، كانت ٨٨ في المائة تقريبا من الموارد الكلية آتية من التبرعات الثنائية، و ٣,٥ من التبرعات لتقاسم التكلفة. ويتبين من هذا عنصران أساسيان لاستراتيجية الصندوق بخصوص جهود تعبئة الموارد في المستقبل:

(أ) مواصلة بناء ثقة المانحين الثنائيين، بما في ذلك من خلال التزامات متعددة السنوات، وتحسين نوعية الإبلاغ وتوقيته، وزيادة الفرص لعمليات التعلم والتقييم المشتركة. ويقع التركيز بصورة خاصة على الهدف المتمثل في أن تشكل الموارد الأساسية ما لا يقل عن ٨ في المائة من الموارد الكلية؛ و (ب) تنويع مصادر الأموال، بما في ذلك من خلال تنفيذ المشاريع لمنظمات أخرى وإقامة شراكات مع بلدان البرامج والقطاع الخاص.

٥٧ - وتواصل تعزيز الشراكات مع المانحين الثنائيين، وبلدان المشاريع، ومنظمات الأمم المتحدة، لزيادة حجم الأموال التي يتم حشدها من أجل المساواة بين الجنسين، وذلك فيما يتعلق بالأموال الأساسية وبمشاريع تقاسم التكلفة. فيما يتعلق بالأموال الأساسية، وفرت شراكة الصندوق الإنمائي مع إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية - على أساس ورقة استراتيجية مؤسسية مصممة بصورة مشتركة، ورصد منتظم، وتبرعات لسنوات متعددة - نموذجا متمشيا مع التزام الصندوق بتخصيص الأموال لبرامج تكون موجهة نحو تحقيق النتائج وموثوقة بقدر أكبر. وفي عام ٢٠٠٣، أكمل الصندوق الإنمائي وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية مؤسسية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، استنادا لإطار التمويل المتعدد السنوات للصندوق للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ويؤكد الحوار الذي يجريه الصندوق مع المانحين الثنائيين على قيمة هذا النهج رغم أنه لم يتمكن أي طرف آخر حتى الآن من وضع اتفاق مماثل.

٥٨ - ويواصل الصندوق الإنمائي حشد مزيد من الأموال لبرامج المساواة بين الجنسين، من خلال تنفيذ المشاريع لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وينفذ الصندوق أكبر عدد من هذه البرامج مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - ١٩ مشروعا في المجموع في ١٥ بلدا بقيمة ١,٢ مليون دولار. وتواصل كذلك في عام ٢٠٠٣ تنفيذ المشاريع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي جميع الحالات، لا ينفذ الصندوق الإنمائي المشاريع إلا في مجالات تفوقه النسبي، تمشيا مع الأهداف الواردة في إطاره التمويلي المتعدد السنوات وحيثما كان التنفيذ الوطني غير ممكن بعد.

٥٩ - وتمثل إقامة الشراكات مع كيانات القطاع الخاص المسؤولة اجتماعيا فرصة وتحديا لم ينفك الصندوق يقوم باستكشافهما. ويشمل ذلك المؤسسات الخيرية الخاصة، فضلا عن الشركات والأفراد من القطاع الخاص. وبلغت المساهمات الكلية ٢,٢٧ في المائة مليون دولار في عام ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، تم أيضا تقديم تبرعات عينية مثل: الهبة المتمثلة في ٢٥ حاسوبا لدعم برنامج الصندوق القطري في أفغانستان الرامي إلى إنشاء مركز لصاحبات الأعمال الأفغانيات في كابل تدرَّب في صاحبات المشاريع ويجرى وصلهن بالسوق الدولية

ودعم مؤسسة ''حافظ السلام'' – وهي شركة ساعية للربح يوجد مقرها في نيويورك وتهب أرباحها بعد خصم التكاليف لمنظمات تدعم حقوق الإنسان للمرأة – للبرنامج الذي اضطلع به الصندوق الإنمائي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بمقر الأمم المتحدة لزيادة الوعي باستراتيجيات الحد من العنف القائم على أساس نوع الجنس.

٦٠ – وبلغت المرحلة الأولى من استراتيجية لزيادة قدرات اللجان الوطنية للصندوق أوجها في عام ٢٠٠٣. وبتمويل من حكومة سويسرا، قام الصندوق وفرقة عمل متألفة من لجان وطنية مختلفة بتنقيح اتفاق الإقرار من أجل تقوية التركيز على جمع الأموال وعلى وسائط الإعلام وتحديد هدف أدنى لكل لجنة يبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار سنويا. وقد وقّعت ١٥ لجنة الاتفاق حتى الآن. وتولى الصندوق تيسير المشاورات المباشرة أو بالوسائل الإلكترونية لمساعدة لجانه الـ ١٥ على تحسين هيكلها الأساسي وعمليات تخطيطها. ونتيجة لذلك حدثت زيادة ملحوظة في نشاط اللجان الوطنية، ولو أن الزيادات الفعلية في حجم الأموال المجموعة ستتطلب وقتا أطول.

رابعا – التوصيات

٦١ – تقوم اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المتألفة من خمس دول أعضاء (الأردن، وسلوفينيا، وكندا، والمكسيك، والنيجر) عينها رئيس الجمعية العامة، بتقديم توصيات أساسية للمنظمة في كل سنة. وقد تضمنت التوصيات الصادرة عن الدورة الرابعة والأربعين للجنة فيما يلي:

فعالية البرمجة

١ – تشجع اللجنة الاستشارية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على أن يستمر في اتخاذ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أساسا لوضع البرامج.

٢ – تشجع اللجنة الاستشارية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مواصلة تعزيز عمله في تعقُّب التقدم المحرز بشأن الأبعاد الجنسانية للأهداف الإنمائية للألفية بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتشجع مدير البرامج على إشراك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مجالات تفوّقه النسبي. وينطوي هذا، في الوقت نفسه، على القيام بتنظيم الحملات، فضلا عن تفجير طاقة الخبرات المتاحة على الصعيد القطري، وذلك عن طريق نظام المنسِّق الإقليميين. وتشجع

اللجنة الاستشارية أيضا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على التعاون مع جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، لتيسير إدماج التحليل الجنساني في عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر، فضلا عن التقييمات القطرية الموحدة/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣ - واللجنة الاستشارية، إذ تقر بمساهمة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في جهد الإصلاح الجاري للأمم المتحدة، توصي بأن تتواصل مشاركة الصندوق في جميع هذه العمليات، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، وبأن تبقي اللجنة الاستشارية على علم بالتطورات في هذا الصدد.

٤ - تؤيد اللجنة الاستشارية الجهود الجارية التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مناقشاته مع وكالات ومنظمات أخرى لمواصلة مناقشة المحتوى والاستراتيجيات والآثار المترتبة بالنسبة للموارد على إعطاء تفسير واسع النطاق لمفهوم العنف ضد المرأة وكيف يمكن أن يؤثر ذلك في المبادئ التوجيهية للصندوق وتشغيله في دعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة.

٥ - تشجع اللجنة الاستشارية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على مواصلة عمله بشأن السلام والأمن، وذلك بوضع الصيغة النهائية لإطار التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، من خلال عقد مذكرات تفاهم بغية استنباط استراتيجية مشتركة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

فعالة التنظيم

٦ - تؤيد اللجنة الاستشارية تأييدا تاما الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ وتشجع جميع الدول الأعضاء على التبرع للصندوق. ويشجَّع المانحون الحاليون والمحتملون على تكريس أكبر حصة من تبرعاتهم للموارد العادية للصندوق الإنمائي، وعلى إعلان التزامات بالتمويل المتعدد السنوات. وتشجع اللجنة الاستشارية الصندوق على توسيع نطاق اتصاله بجميع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٧ - تؤيد اللجنة الاستشارية المناقشة التي يجريها حاليا صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعزيز التعاون فيما بينها وتحسين فعالية التنظيم، وتطلب إبقاءها على علم بنتائج تلك المناقشة. وبصورة خاصة، تتطلع اللجنة الاستشارية إلى وضع الصيغة النهائية لإطار التعاون واتفاقات خدمة الوحدات، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بالموارد البشرية.

٨ - تحث اللجنة الاستشارية الصندوق على زيادة استكشاف الإمكانيات لتعبئة الموارد عن طريق إقامة شراكات استراتيجية ومواصلة استكشاف إمكانيات التمويل من القطاع الخاص.

٩ - تطلب اللجنة الاستشارية إلى الصندوق أن يوافيها في اجتماعها المقبل بجدول يسرد فيه الفوائد المنجرة للدول الأعضاء عن أنشطة الصندوق، وكذلك التبرعات المقدمة إلى الصندوق منذ عام ١٩٩٥.

١٠ - تؤيد اللجنة الاستشارية توزيع موارد الصندوق بالصيغة المقترحة في تقريره المالي الحالي.

وفي الختام

١١ - تطلب اللجنة الاستشارية أن يقدم لها الصندوق تقريرا متمشيا مع بنود الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، يتعقب فيه التقدم المحرز وفقا للنتائج والمؤشرات الأساسية. وستستعرض اللجنة الاستشارية ذلك في اجتماعها السنوي المقبل لترى ما إذا كان يتوفر لديها ما يكفي من المعلومات كأساس لاتخاذ قراراتها.

١٢ - توصي اللجنة الاستشارية بأن تعقد اجتماعا آخر في بداية الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة لمناقشة مسألة تحديد اللجنة المناسبة للنظر في القرار المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمسائل المتبقية الأخرى.

١٣ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد وسعت نطاق دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة منذ تاريخ إنشائه في عام ١٩٨٤ ككيان منفصل ومتميز يتمتع بالاستقلال الذاتي في ارتباطه ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتلاحظ في هذا الصدد [١] منهاج عمل بيجين الذي

دعا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى تعزيز دوره في تشجيع تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا؛ و '٢' العمل الذي اضطلع به الصندوق لتنفيذ الالتزامات المعلنة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وفي الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"؛ و '٣' الأنشطة التي اضطلع بها الصندوق في متابعة قرار الجمعية العامة ١٣٦/٥٤، بما في ذلك أنشطة تعزيز قدرات المرأة في حالات الصراع المسلح ودور المرأة في بناء السلام؛ و '٤' الإجراءات التي اتخذها الصندوق لدعم وتعقب التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة في سياق إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية؛ و '٥' الدور الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لدعم أهداف قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة الاستشارية أن الموارد البشرية والمالية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لم تزدد على نحو متكافئ مع هذا الدور الموسع وأنها لا تواكب قدرة الصندوق على الاستجابة لطلبات المساعدة المتزايدة التي ترد إليه. وخلصت اللجنة الاستشارية كذلك إلى أن الصندوق، رغم أن هيكله الحالي يقوم أساسا على حضور إقليمي مع تقديم دعم محدود من المقر، قد تمكّن حتى الآن من توفير المساعدة بأقصى فعالية حين كان له حضور – ولو بصورة متواضعة – على الصعيد القطري. ونظرا لهذه العوامل، رأت اللجنة الاستشارية أن من بين الأسباب التي تحد من فعالية الصندوق وإمكاناته حضوره القطري المحدود في العالم بأسره، وهيكل الدعم المتواضع المتوفر لديه في المقر، وعدم كفاية قاعدة موارده. ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بأن يصدر الصندوق، بالتنسيق مع اللجنة الاستشارية، تكليفا بإجراء تقييم مستقل للحالة الراهنة للصندوق فيما يتعلق بمركزه ودوره وهيكله في منظومة الأمم المتحدة، بغية النظر في التغييرات التي قد تلزم لكي يحقق أقصى أثر – في سياق رؤية استراتيجية طويلة الأجل – لفائدة تعزيز المساواة بين المرأة والرجل والتمكين للمرأة سياسيا واقتصاديا.